

عصابات الأحياء: مقارنة سوسيولوجية في ديناميات التشكل وآليات الوقاية والاحتواء

Neighborhood Gangs: A Sociological Approach to Formation Dynamics, Prevention, and Containment Mechanisms

د/ نزارى سعاد *، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -، souadnezzari24@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/ 08 تاريخ القبول: 2026/04/ 21 تاريخ النشر: 2026/06/ 07

ملخص: يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة عصابات الأحياء في السياق الحضري الجزائري من منظور سوسيولوجي، باعتبارها تجسيدا لتحولات بنيوية مست مسارات التحضر وآليات الإدماج الاجتماعي، وتتعلق الدراسة من إشكالية محورية تتعلق بديناميات تشكل هذه الظاهرة وحدود فعالية المقاربة الأمنية مقارنة بالمقاربات الوقائية والاجتماعية في معالجتها، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توظيف الأدبيات السوسيولوجية وتحليل الدراسات السابقة واستثمار المعطيات الميدانية المتاحة.

وتكشف النتائج، أن تشكل عصابات الأحياء، يرتبط بتفاعل مركب بين البطالة والفقر الحضري والتفكك الأسري والتسرب المدرسي والتهميش الاجتماعي، إضافة إلى بروز ثقافات فرعية عنيفة داخل الأحياء الهامشية، كما توضح الدراسة محدودية الاعتماد على المقاربة الأمنية الصرفة، وتؤكد على ضرورة إدماجها ضمن سياسات اجتماعية شمولية، مع تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في إعادة تشكيل التمثلات الاجتماعية، وتخلص الدراسة إلى أن التصدي الفعال للظاهرة يقتضي معالجة جذورها البنيوية في إطار مقارنة تكاملية متعددة المستويات والتخصصات.

الكلمات المفتاحية: عصابات الأحياء، مقارنة سوسيولوجية، الوقاية، الاحتواء

Abstract: This research aims to analyze the phenomenon of neighborhood gangs in the Algerian urban context from a sociological perspective, considering it as a manifestation of structural transformations affecting urbanization processes and social integration mechanisms. The study is guided by a central research problem concerning the dynamics of the formation of these gangs and the limits of the security-based approach compared to preventive and social approaches in addressing them. The research relies on a descriptive-analytical method, utilizing sociological literature, analyzing previous studies, and exploiting available field data.

The results reveal that the formation of neighborhood gangs is linked to a complex interaction of unemployment, urban poverty, family breakdown, school dropout, and social marginalization, in addition to the emergence of violent subcultures within marginalized neighborhoods. The study also highlights the limitations of relying solely on a security-based approach and emphasizes the need to integrate it within comprehensive social policies, while strengthening the role of media and civil society in reshaping social representations. The study concludes that effective intervention against this phenomenon requires addressing its structural roots through a multi-level, multidisciplinary, and integrated approach.

Keywords: Neighborhood gangs, Sociological approach, Prevention, Social containment

* نزارى سعاد

مقدمة:

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الملزمة لوجود المجتمعات الإنسانية، إذ رافقت مختلف مراحل تطورها التاريخي، وتحولت أشكالها وحدثها بتغير البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد شكلت هذه الظاهرة منذ وقت مبكر موضوعا مركزيا لاهتمام الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات الرسمية والبحث العلمي، لما تطرحه من تحديات تمس النظام الاجتماعي والاستقرار العام، ولا يمكن فهم الجريمة بوصفها مجرد أفعال فردية معزولة، بل باعتبارها تعبيراً عن اختلالات أعمق في منظومات القيم، وأنماط التنشئة الاجتماعية، وآليات الضبط الاجتماعي، وهو ما يجعلها ظاهرة مركبة تتطلب مقاربات تحليلية متعددة تتجاوز التفسير القانوني أو الأمني الضيق.

وفي هذا السياق، طورت المجتمعات عبر التاريخ استراتيجيات متنوعة للتعامل مع الجريمة، تراوحت بين المقاربات العقابية ذات الطابع الأمني والقانوني، والمقاربات الوقائية التي سعت إلى معالجة الشروط الاجتماعية والاقتصادية المنتجة للسلوك الإجرامي.

ويعكس هذا التنوع تطور الوعي بطبيعة الجريمة وخطورتها بوصفها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالسياق البنيوي العام، وليس فقط بانحرافات فردية معزولة، غير أن التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الحديثة، ولا سيما في الفضاءات الحضرية، أفرزت أشكالاً جديدة من الجريمة الجماعية، أعادت طرح أسئلة جوهرية حول حدود فعالية المقاربة الأمنية، وإمكانات المقاربة الاجتماعية في الوقاية والاحتواء...، وفي هذا الإطار، تبرز ظاهرة " عصابات الأحياء " كأحد أكثر أشكال الانحراف الجمعي إثارة للجدل والاهتمام، نظراً لما تحمله من أبعاد تتجاوز الفعل الإجرامي المباشر إلى تأثيرات أوسع تمس البناء الاجتماعي، وأنماط الضبط، وإحساس الأفراد بالأمن والانتماء، فهذه الظاهرة لا تُفهم بوصفها مجرد تجمعات شبابية منحرفة، بل باعتبارها تعبيراً عن ديناميات اجتماعية أعمق ترتبط بتحولات المجال الحضري، واختلالات مسارات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتراجع فعالية بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

ويكتسي هذا النقاش أهمية خاصة في السياق الجزائري، حيث تزايد الاهتمام بظاهرة عصابات الأحياء في السنوات الأخيرة، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المدن الجزائرية، وقد أصبح يُنظر إلى تنامي هذه التشكيلات داخل بعض الأحياء الحضرية بوصفه مؤشراً على اختلالات أعمق تمس أنماط الإدماج الاجتماعي، وأوضاع الشباب، والتحولات التي يعرفها الفضاء الحضري.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية المقاربة السوسولوجية التي تسعى إلى تجاوز التفسير الأمني أو القانوني الضيق، عبر تحليل عصابات الأحياء بوصفها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بديناميات التهميش، والتحولات الحضرية، واختلالات منظومات التنشئة والضبط الاجتماعي، فهذه المقاربة لا تكتفي بوصف مظاهر الظاهرة أو رصد نتائجها، بل تهدف إلى تفكيك ديناميات تشكلها، والكشف عن التفاعلات المعقدة بين العوامل البنيوية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في إنتاجها واستمرارها، مع إبراز إمكانات الوقاية والاحتواء الاجتماعي بوصفها بدائل مكملة للمقاربة الأمنية.

وفي ضوء هذا المنظور، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها: تفكيك ديناميات تشكل عصابات الأحياء في السياق الحضري الجزائري من منظور سوسولوجي، وإبراز دور المقاربات الوقائية والاجتماعية في الحد من تكون هذه التشكيلات، إضافة إلى اقتراح آليات للاحتواء الاجتماعي تسهم في إدماج الفئات الهشة والمعرضة للانخراط في العصابات.

وانطلاقاً مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

- كيف تتشكل ظاهرة عصابات الأحياء في السياق العالمي بشكل عام والجزائري بشكل خاص في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة؟، وما حدود نجاعة المقاربة الأمنية مقارنة بالمقاربات الوقائية والاجتماعية في الوقاية من هذه الظاهرة واحتوائها؟
ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسهم في ديناميات تشكل عصابات الأحياء في المناطق الحضرية؟

2- إلى أي مدى تسهم المقاربة الأمنية في الحد من انتشار هذه الظاهرة؟

3- ما آليات الاحتواء الاجتماعي الممكنة لإدماج الفئات المعرضة للانخراط في عصابات الأحياء؟

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل ظاهرة عصابات الأحياء في سياقها الحضري والاجتماعي، وتفكيك ديناميات تشكلها في ضوء التحولات البنوية التي تعرفها المدن الجزائرية، كما توظف الدراسة الأدبيات السوسيولوجية ونتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لاستخلاص الأطر النظرية والاتجاهات التفسيرية للظاهرة.

1. كيف نفهم تعدد مفاهيم عصابات الأحياء وتباين المقاربات؟

قبل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، نحاول ان نقدم مجموعة تعريفات من حقول علمية وفكرية متعددة للمتغير المحوري

" عصابات الأحياء " في هذه الدراسة :

-من الناحية القانونية: يعرف معجم القانون من مجامع اللغة العربية بالقاهرة في بابيه الرابع من قانون العقوبات كلمة عصابة: " **Gang** أو **Bandage** " على أنها: " جماعة من المجرمين المتعارفين، وقد يجعل القانون من أركان الجريمة ارتكابها عن طريق عصابة، وقد يجعل ذلك ظرفا مشددا، وقد يجعل ارتكاب الجريمة من عصابة سببا للتوسع في نطاق المسؤولية، كما في جرائم الجرح والضرب، ويوضح المعجم مصطلح " عصابات الأشقياء على أنها: " جماعات منظمة من المجرمين المعتادين على ارتكاب جرائم من نوع معين تحددها خطورتها، ويغلب أن تكون من الجرائم المخلة بأمن الدولة، أو جرائم القتل والإيذاء البدني، وجرائم الخطر العام، كالنهب والحرق والإغراق. (معجم اللغة العربية 1999، ص 267)

وقد عرف المشرع الجزائري الظاهرة الاجرامية (عصابات الأحياء) حسب الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 30 أوت 2020، بأنها:

" كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت مكونة من شخصين (2) أو أكثر ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة".

يظهر النص القانوني تحولا في آليات الضبط الاجتماعي، إذ لم يعد يقتصر على معاقبة الأفعال الاجرامية المنجزة، بل امتد ليشمل السلوكات والتهديدات اللفظية التي قد تسبق الفعل، ويعكس ذلك قلقا مؤسسيا من تفكك التماسك الاجتماعي داخل الأحياء الشعبية، كما يشير إلى أن اللغة والتهديد الرمزي قد تتحول إلى أدوات لفرض سلطة اجتماعية موازية، وبذلك يعاد تشكيل العلاقة بين المجتمع المحلي ومؤسسات الدولة في إطار من الضبط الوقائي.

فيما يتعلق بالقانون الجزائي الفرنسي، تنص المادة 450-1 منه على جريمة تشكل عصابات الأشرار، بوصفها كل اتفاق أو تجمع بين شخصين أو أكثر يهدف إلى الاعداد لارتكاب جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا يشترط ولا يشترط القانون وقوع الفعل الاجرامي نفسه لإثبات الجريمة، بل يكفي ثبوت أفعال مادية تدل على التحضير له، وتختلف العقوبات المقررة تبعاً لخطورة الجرائم موضوع الاتفاق، ويكشف هذا التكييف القانوني أن المشرع الفرنسي لم يعتمد مصطلحا اجتماعيا متغيرا مثل " عصابات الأحياء "، بل أدرج هذه الظاهرة ضمن الاطار القانوني الأوسع لجريمة تشكيل عصابة أشرار، ويعكس ذلك توجهها تشريعيًا يركز على تجريم البنية التنظيمية والمرحلة التحضيرية للفعل الاجرامي، في إطار مقارنة وقائية تستهدف تفكيك التنظيم الإجرامي قبل تحوله إلى جريمة مكتملة.

كما يعرفها هيبيرت Hébert وباحثون آخرون معه ، أن العصابة تشير إلى مجتمع من الأشخاص (المراهقين والشباب والبالغين) الذين لديهم هوية مشتركة، والذين يتفاعلون في مجموعات أو مجموعات كبيرة على أساس منتظم والذين يعملون بدرجات متفاوتة مع القليل من الاهتمام بالنظام القائم بشكل عام، تجمع عصابات من جنس ذلك، وكثير منهم ينتمون إلى مجتمعات ثقافية، ويعملون في منطقة ما، في بيئة حضرية وعلى أساس القواعد بسبب توجهها المعادي للمجتمع، عادة ما تشير العصابات ردود فعل سلبية من المجتمع واستجابة منظمة من قبل تطبيق القانون للقضاء على وجودها وانشطتها. (براهمي، 2023، ص 80)

عرف ميلر Miller العصابة على أنها: " رابطة مشكلة ذاتيا للأقران، توحدهم المصالح المشتركة في وجود قيادة منظمة وتعمل بشكل جماعي لتحقيق أغراض غير مشروعة وغير قانونية في منطقة معينة أو مكان محدد"، وجاء تعريف كلاين Klein لعصابات الأحياء على أنها: " مجموعة شبابية دائمة التواجد في الشارع، وهويتها الخاصة هو التورط في نشاط غير قانوني في الشارع أو الحي والنشاط الاجرامي غير القانوني هو هوية عصابات الأحياء ". (لمين و مازوز 2022، ص 81)

وعرفها جون بيار غاي Jean pierre guay، وهو أحد الباحثين الكنديين: " أنها مجموعة شبابية ذات طابع استمراري، مجالها الشارع وهويتها الخاصة هو التورط في أعمال وأنشطة غير قانونية"، ويضيف الباحث بعض الخصائص المميزة لعصابة الحي التي تتمثل في أن عصابة الحي هي: جمعية مكونة ذاتيا من الأقران، تربطهم المصلحة المشتركة، مع قيادة محددة، وذات سلطة قيادية، تعمل بشكل متضافر لتحقيق غرض محدد يتضمن عموما السلوك غير القانوني، بهدف السيطرة على إقليم أو مرفق أو نوع معين من النشاطات المربحة. (بن يحي و قيرة 2023، ص 285)

وعليه فعصابات الأحياء عبارة عن تشكيلات شبابية غير رسمية، تنشأ داخل فضاءات حضرية محددة، وتتأسس على روابط الانتماء المكاني والعمرى، وتقوم على ممارسات عنيفة أو شبه عنيفة، بهدف فرض السيطرة الرمزية أو المادية، وتحقيق الاعتراف الاجتماعي داخل سياقات التهميش. وترتبط هذه الظاهرة بمفاهيم سوسيولوجية مركزية مثل: الجماعة الاجرامية، جماعة المشاغبيين، عصابات الشوارع، العنف الحضري، التفكك الاجتماعي، التهميش، الإقصاء، والانحراف الجمعي، وهي مفاهيم تسمح بفهم الظاهرة ضمن بنيات اجتماعية أوسع.

يتضح من خلال التعاريف السابقة، أن تعدد مفاهيم عصابات الأحياء وتباين المقاربات التفسيرية التي تناولتها، من أبرز الإشكالات المنهجية والنظرية في دراسة هذه الظاهرة، إذ لا يمكن رد هذا التعدد باعتباره مجرد اختلاف اصطلاحي، بل يعكس في العمق تعقد الظاهرة ذاتها، وتداخل أبعادها الاجتماعية، القانونية، الثقافية، الأمنية، فاختلف التعريفات لا يعبر فقط عن تنوع زوايا النظر، بل يكشف أيضا عن اختلاف الرهانات المعرفية والمؤسسية التي تؤطر إنتاج المفهوم، فتعددت المفاهيم بتعدد الحقول التي تناولت الظاهرة، فلكل

حقل قراءة خاصة تنطلق من منطلقاته النظرية وأهدافه العملية، فالمقاربة القانونية تميل إلى ضبط المفهوم في حدود نصية وإجرائية، بينما تركز المقاربة السوسيولوجية على السياقات البنيوية التي تنتج العصابات، مثل: التهميش، التفكك الاجتماعي، أزمة الهوية والانتماء، في المقابل تسهم المقاربة الإعلامية في إعادة تشكيل المفهوم عبر خطاب تعبوي تهويلي في بعض الأحيان، وعليه لا ينبغي النظر إلى تباين المقاربات باعتباره عائفا معرفيا فحسب، بل يمكن اعتباره موردا تحليليا يثري فهم الظاهرة، على أن يكون هناك وعي بالسياقات التي انتج فيها كل تعريف وبالوظائف المعرفية والرمزية التي يؤديها.

2. ملامح التغير الاجتماعي في الجزائر وعلاقته بانحراف الشباب:

شهد المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية متسارعة، لا سيما في الفضاءات الحضرية الهامشية، أفرزت اختلالات واضحة في آليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، بالتوازي مع تفاقم البطالة وضعف الإدماج الاجتماعي وتراجع أدوار الأسرة والمؤسسات التربوية، وفي هذا السياق، برزت عصابات الأحياء كأحد تجليات انحراف الشباب، بوصفها شكلا من أشكال التنظيم غير الرسمي الذي يوفر الانتماء والحماية والاعتراف الاجتماعي داخل بيئات تتسم بالتهميش وانسداد الآفاق، وعليه يسعى هذا المحور إلى الكشف عن أبرز ملامح التغير الاجتماعي التي شكلت أرضية لظهور أنماط مختلفة من انحراف الشباب في المجتمع الجزائري.

مر المجتمع الجزائري الحديث في عقده الخامس بمجموعة من التغيرات مست العديد من جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، هذه الأخيرة على درجات متفاوتة في الجوانب السابقة، يعود الاهتمام العلمي والمنهجي بدراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري إلى ما بعد الاستقلال. (عباسي 2015، ص 91

تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، كانت نتيجة تفاعل جملة من العوامل التاريخية والبنيوية، فمن جهة أسهمت المرحلة الاستعمارية في تفكيك النسيج المجتمعي وإعادة تشكيل البنى الاجتماعية التقليدية، ومن جهة أخرى لعبت مرحلة الاستقلال دورا محوريا في إعادة تنظيم المجتمع من خلال سياسات الدولة وتدخلها توجيه بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وقد أفرز هذا التفاعل التاريخي مسارا معقدا للتغير الاجتماعي، باعتباره سيروية تراكمية تجمع بين آثار الماضي الاستعماري وتدخلات الدولة الوطنية الحديثة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات والبنى الاجتماعية داخل المجتمع.

ويشير الباحث السوسيولوجي الجزائري حميد خروف إلى أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قد أحدث تحولات بنيوية عميقة مست أسس التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي، فقد ارتبط المشروع الاستيطاني بسياسات منهجية لنزع الملكية وطرد السكان المحليين من الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين، مما أدى إلى إعادة تشكيل نظام الملكية واضعاف القاعدة الاقتصادية التي قامت عليها القبائل والعائلات الجزائرية، لم تقتصر هذه التحولات على الجانب المادي، بل امتدت لتشمل مؤسسات رمزية فاعلة كالمساجد والزوايا، التي أدت أدوارا مهمة في الضبط الاجتماعي والثقافي، وقد أسهم اضعاف هذه المؤسسات في إحداث فراغ في آليات التنشئة الاجتماعية والرقابة الأخلاقية، الأمر الذي مهد لظهور أشكال جديدة من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

تعرض المجتمع الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر للاحتلال من طرف فرنسا لمدة 132 سنة، مما عرض البناء الاجتماعي للدولة الجزائرية لهزات عنيفة ومحاولات تفكيك من قبل المستعمر الفرنسي الذي حاول طمس الهوية الوطنية باتباع مجموعة من السياسات

ورثت الجزائر بعد الاستقلال دمارا كبيرا من تخريب للمنشآت الحيوية للخدماتية والاقتصادية، مما جعل السلطة خلال هذه الفترة (بعد الاستقلال)، الإسراع في اعداد برامج تنموية للنهوض بالمجتمع من حالة الجهل والتخلف والفقر ومختلف المشكلات الاجتماعية التي سببها الاستعمار، انعكست هذه السياسات التنموية على

البناء الاجتماعي، حيث اختارت الجزائر في ظل نظام سياسي يوصف بالشمولي النظام الاقتصادي الاشتراكي بوضع جملة من المخططات لمشروع قومي يخلص البلاد من التبعية للمستعمر. (زنانرة 2023، ص 452) وقد أدت هذه الحركة الاقتصادية الى تحولات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية؛ كظهور الطبقات الاجتماعية مثل: طبقة العمال والفلاحين، وشهدت الجزائر بعد الاستقلال في سنوات الثمانينات أزمة سياسية نتج عنها الغاء سياسة الحزب الواحد في 5 جوان 1989 وإقرار التعددية الحزبية، مما جعل الجزائر تعيش ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية متأزمة، ومع مطلع التسعينات بعد وقف الانتخابات التشريعية 1992، نجم عن ذلك فوضى سياسية وأمنية، أحداث عنف مختلفة، مظاهرات ومسيرات احتجاجية، اعتصامات عمالية، حملة واسعة من الاعتقالات والاختطاف والاعتقال والتفجير، وهذه الأزمة في الأصل هي أزمة ذات أبعاد إيديولوجية وفكرية وسياسية التي لم تنتهي إلى يومنا هذا، وقد تجلت نتائج هذه الأزمة على البنى المختلفة للمجتمع الجزائري، من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها: النزوح الريفي إلى المدينة وما أنتجه من أحياء عشوائية للبيوت القصديرية التي تتميز بالضيق وعدم الراحة، إلى جانب الاختلاف الثقافي الذي قد يوقع في حروب عصابات، نتيجة لذلك عرفت الجزائر ارتفاع معدلات البطالة، حيث أشار تقرير الأمم المتحدة فإن حوالي مليون جزائري فقدوا مناصب عملهم منذ 1990-2005، مع انهيار في القيم والمعايير التي كانت تعزز اللحمة الوطنية. (زنانرة 2023، ص 454)

شهدت الجزائر منذ منتصف الثمانينات، أزمة بنوية في الاقتصاد الريعي إثر انهيار أسعار النفط نتيجة تقلبات السوق العالمية، ما عمق الفقر والتهيش الاقتصادي، انعكست هذه التحولات على الأحياء الهامشية وأزمة الصفيح، حيث ظهرت سلوكيات منحرفة كالسرقات والاتجار بالمخدرات وتفشي جنوح الأحداث، في علاقة جدلية بين الضغط البنيوي والاستجابة السلوكية، حيث يمكن تفسير الظاهرة عبر نظرية روبرت ميرتون التي ترى في الابتكار استجابة للفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة، ما يولد ثقافات فرعية تشرعن وسائل غير مشروعة للنجاح المادي، ومع ذلك تظل المقاربة الاقتصادية محدودة، إذ تتجاهل ضعف آليات الضبط الاجتماعي كالأُسرة والمدرسة والمسجد، كما تغفل قصور سياسات الدمج الحضري وغياب تأهيل الفضاءات العمومية، هذه العوامل مجتمعة تفرز نسقا إجراميا مميزا في السياق الجزائري.

تشير الكثير من الدراسات السوسولوجية والسيكولوجية إلى أن تصاعد الظاهرة الاجرامية في الجزائر، قد ارتبط بتحويلات بنوية مست مؤسسة الأسرة بوصفها إحدى أهم آليات الضبط الاجتماعي، كما مس الفضاء العمومي الذي يشكل مجالا للتفاعلات والرقابة المجتمعية، ولم تعد الجريمة سلوكا فرديا معزولا، بل تحولت إلى أنماط جماعية أكثر تنظيما يعكس انتشار العنف داخل النسيج الاجتماعي، ويعكس هذا التحول تراجع فعالية آليات الضبط غير الرسمي كالعائلة والحي والقيم التقليدية في احتواء الأفراد وتوجيه سلوكياتهم، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز جماعات إجرامية تنتج أنظمة معيارية موازية داخل بعض الفضاءات الحضرية، كما تعكس بعض أشكال الاجرام المستجدة مثل الاعتداء على الأصول، تحولا في طبيعة العلاقات الاجتماعية نحو التنافس والصراع داخل فضاءات تراجعت فيها سلطة المؤسسات الرسمية.

باعتبار الأسرة وحدة اجتماعية أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، فغنها تمثل الجماعة الأولية التي يشكل فيها الفرد علاقاته الإنسانية الأولى، ويتعلم من خلالها أنماط السلوك الاجتماعي بما تتضمنه من قيم كالحب والكراهية والعدل والظلم، وتعد الأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يستقبل الطفل ويتفاعل معه، حيث يكون الطفل عند ميلاده كائنًا بيولوجيا واجتماعيا قابلا للتشكيل وفق المنظومة الثقافية والمعارية للمجتمع، ومن ثم فإن الأسرة تشكل الوعاء التنشؤي الأساسي الذي يكتسب من خلاله الطفل رأس المال الثقافي والاجتماعي،

وينتقل عبره من كونه كائنا بيولوجيا إلى كائن اجتماعي متحضر يحول الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية للمجتمع الذي ينتمي اليه.

رغم وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في حماية الأطفال والشباب من الانحراف، إلا مصالح الأمن الوطني تؤكد زيادة معدل انتشار الجريمة في الأوساط الحضرية، حيث سجلت مصالح الأمن الوطني خلال شهر ديسمبر 2022، في إطار جهودها لمحاربة الجريمة بكل أشكالها لا سيما ما تعلق بنشاط عصابات الأحياء، تمكنت المصالح العملياتية للأمن من توقيف 2314 شخص، لتورطهم في 2299 قضية تتعلق بالاعتداءات الجسدية بواسطة السلاح الأبيض وحمل الأسلحة البيضاء المحضورة. (المديرية العامة للأمن الوطني)

يعتبر الدارسين والباحثين لموضوع الأسرة، يرون أن أكثر الوظائف التي تخلت عنها الأسرة الجزائرية المعاصرة هي وظيفة الضبط الاجتماعي، بسبب الضغوط الحياتية الاجتماعية ممثلة في انقلاب الأدوار داخل الأسرة وإعادة توزيعها، كخروج المرأة للعمل، وإيداع أطفالها في دور الحضانة، أو التغيب عن المنزل لفترات طويلة، مما يحرمها من المتابعة اليومية لسلوكياتهم وتقويمها، وحتى المرأة الماكثة في البيت، لم تعد تؤدي هذا الدور بالكفاءة اللازمة بسبب ضغط متطلبات الحياة الاجتماعية، والتخلي شبه الكلي للرجل عن القيام بهذا الدور، لأن العمل اليومي يستهلك وقته بشكل كبير. (ماهورباشة 2015، ص122)

تبرز المعطيات السابقة، أن المجتمع الجزائري قد شهد خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف بنياته الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهو ما أفرز اختلالات بنيوية طالت الهيكل الاجتماعي وأنساقه التنظيمية، وقد انعكست هذه التحولات على آليات الضبط الاجتماعي والتنشئة الأولية، خاصة داخل الأسرة والفضاءات الحضرية الهامشية التي تعرف هشاشة متزايدة، كما أدى تراجع شبكات التضامن التقليدية إلى إضعاف قدرة المجتمع على احتواء فئاته الشابة وإدماجها، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر والإقصاء الاجتماعي، مما عمق مشاعر الحرمان النسبي وانسداد آفاق الحراك الاجتماعي، في هذا السياق برزت أشكال متعددة من الانحراف باعتبارها تعبيراً عن أزمة اندماج بنيوية أكثر من كونها انحرافات فردية معزولة، وعليه، فإن تفسير انحراف الشباب يقتضي قراءته ضمن ديناميات التغير الاجتماعي الشامل، بوصفه أحد تجلياته ونتائج المباشرة في ظل اختلال مسارات الإدماج والاندماج الاجتماعيين.

3. تشكل عصابات الأحياء: مقاربات نظرية ومعطيات ميدانية:

تعد ظاهرة عصابات الأحياء من القضايا التي استأثرت باهتمام المقاربات السوسيولوجية المتعددة، حيث سعت الأطر النظرية إلى تقديم تفسيرات مختلفة لديناميات نشأتها وعوامل انتشارها، وفي المقابل أسهمت المعطيات الميدانية في الكشف عن مظهراتها الواقعية داخل السياق المحلي، وإبراز خصوصياتها الاجتماعية والمجالية، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الجمع بين التحليل النظري والرصد الميداني في بناء فهم أكثر شمولاً ودقة لهذه الظاهرة، وعليه يُطرح التساؤل حول مدى إسهام التكامل بين المقاربات النظرية والمعطيات الميدانية في تفسير تشكل عصابات الأحياء، ومن بين أبرز المقاربات السوسيولوجية التي تناولت تفسير هذه الظاهرة نذكر ما يلي:

3-1. المقاربة الوظيفية:

تري المدرسة الوظيفية، أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع، فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابية فإن الفجوة بين الرغبة وتحقيقها، قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف، ويبرز في هذا المجال اسم إميل دوركايم وروبرت ميرتون.

طرح دوركايم مفهوم اللامعيارية أو الضياع، ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة، قد تتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة. (دنبري 2019، ص 370)

فالمعيارية في نظرية دوركايم، تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسبب، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية، هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع، ستؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار، واعتبر أن الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات التقليدية، كان دوركايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى وظيفة تكيفية، يلعب دورا محفزا على الابتكار والابداع، أما الوظيفة الثانية للانحراف، فإنه يساهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك سيء وجيد في المجتمع، وقد أسهمت آراء دوركايم حول الانحراف والجريمة إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوى والمؤثرات الاجتماعية. (غيدنز 2005، ص 371)

أما عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون، فيرى أن الانحراف يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها، ويميز على هذا الأساس بين خمسة من ردود الفعل المحتملة اتجاه حالات التجاذب والتوتر القائم بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة، وبين الوسائل المحدودة من جهة أخرى: - إن الامتثاليين يقبلون كلاً من القيم المتفق عليها على العموم والأساليب العادية المتبعة لتحقيقها - المبتدعون (المبتكرون) ، يميلون إلى القيم المتوافق عليها اجتماعيا، إلا أنهم يستخدمون الوسائل غير الشرعية للوصول إليها

- الطقوسيون، ينصاع هؤلاء للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكامنة وراء هذه المقاييس - الانسحابيون، هم من تخلوا عن المنافسة والتطلع إلى الأمام بصورة كلية فرفضوا كلاً من القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها - المتمردون، فيرفضون القيم القائمة والوسائل كليهما، غير أنهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدائل جديدة. (دنبري 2019، ص 373)

3-2. المقاربة التفاعلية: انصب اهتمام علماء الاجتماع التفاعليون في دراستهم للفعل الاجرامي و الانحرافي باعتباره جانبا لظاهرة يجري تصورها وبنائها من الناحية الاجتماعية، وفي المقابل يرفضون ربط الانحراف بعوامل فطرية، فكل انحراف في نظرهم يعود على عوامل اجتماعية، والمجتمع هو المسؤول عن أنماط وأنواع السلوك التي يقوم بها أفرادها وجماعاته. (بن محمد 2022، ص 590)

ويعتبر العالم الأمريكي (إدوين لميرت Edwin M. Lemert) أشهر من مثل هذه النظرية، حيث رأى أن الانحراف في السلوك بوجه عام؛ هو نتيجة خلفية التنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، في الواقع ترى نظرية " الوصم الاجتماعي " أو " رد الفعل الاجتماعي " ، أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يسقطها عليهم الآخرون، وأن هذه الخصائص هي مسميات أو صفات تعمل على إثارة أنساق الضبط الاجتماعي وتحريكها، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التي تمارسها هذه الأنساق تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف.(سالم سالم و رزيقي علي 2015، ص 55)

3-3. المقاربة الصراعية: منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، شقت مدرسة اجتماعية جديدة طريقها لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع، ونشر فريق من الباحثين (تايلور و والتون ويونغ، 1973) دراسة موسعة

عما سموه (علم الاجرام الجديد)، أطلقوا فيها وجهة نظر متميزة تعتمد في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي، رافضين النظرة أو النظريات القائلة بأن الانحراف يعود إلى أسباب أو عوامل ومورثات بيولوجية أو شخصية أو لا معيارية، أو إلى الضياع في المجتمع، أو إلى التفكك الاجتماعي...، واعتبروا اللامساواة في النظام الرأسمالي الأساس الجوهرى في حدوث السلوك الانحرافى والانخراط فيه. (غيدنز 2005، ص 288)

3-4. مقارنة الضبط الاجتماعي: ومن أهمها نظرية الاحتواء، حيث تركز هذه النظرية على التضامن الاجتماعي في الضبط الاجتماعي، ويعتبر العالم (هيرشي) رائد هذه النظرية، أن الأفراد الذين يتمتعون بالضبط الذاتي المرتفع هم أقل ميلا وبكافة الفئات العمرية للجريمة والانحراف، على عكس الذين يتمتعون بضبط ذاتي منخفض فهم الأكثر ميلا للجريمة والانحراف، وتعتبر النظرية أن المصدر الرئيسى للضبط الذاتى المتدنى، هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، ويبين العالم (ركلس) في نظريته عن الاحتواء الخارجى الذى يتكون من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، حيث يؤكد أنها تشكل بيئات اجتماعية رئيسية لغالبية المراهقين، وتشكل تأثيرا كبيرا على سلوك المراهقين، وتؤكد نظريات الضبط الاجتماعى، أن الارتباط والالتزام بالمدرسة يمنع السلوك الجانح أو السلوك السيء، لأن الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق تؤثر على قوة أو ضعف متغيرات الاحتواء الداخلى التى تقود السلوك المنحرف او السلوك غير المنحرف نتيجة تأثير التنشئة الاجتماعية. (شديفات و الرشيدى 2016، ص 2125)

3-5. مقارنة الثقافات الفرعية: ترى هذه النظرية، أن الانحراف ناتج عن طبيعة البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع، مسئلة بعض مفاهيم نظرية الأنومى، ويفسر " كوهين " الانحراف بوصفه نتيجة تناقض قيمي بين ثقافة الطبقة الوسطى المسيطرة وثقافة الطبقة الدنيا المحرومة، فمعايير الطبقة الوسطى تشكل الثقافة العامة السائدة، في حين تطور الطبقة الدنيا ثقافة فرعية مضادة تنسجم مع أوضاعها الاجتماعية، ويؤدي عزز أبناء الطبقة الدنيا عن التكيف مع ثقافة لم ينشؤوا عليها إلى شعور بالإحباط وتدنى المكانة الاجتماعية، ونتيجة لذلك يلجأ الأحداث الجانحون إلى تكوين عصابات تمثل إطارا للتضامن وتحقيق الاعتراف الاجتماعى، ويصبح السلوك المنحرف جزءا من ثقافة فرعية بديلة تحقق لهم ما عجزوا عن بلوغه في المجتمع العام، وعليه، فإن الانحراف يُعد شكلا من أشكال التكيف الثقافى والتمرد على قيم الطبقة الوسطى. (بغريش، 2018، ص 153)

كشفت لنا المقاربات السوسولوجية السابقة، عن تطور في تفسير ظاهرة عصابات الأحياء، فتعددت بين تفسيرات وظيفية تركز على الاختلالات الاجتماعية واللامعيارية، وأخرى تفاعلية تهتم بعمليات الوصم وردود الفعل الاجتماعية، إضافة إلى المقاربات الصراعية التى تربط الجريمة بعدم المساواة الطبقيّة، وتشترك هذه المقاربات في التأكيد على الطابع الاجتماعى للانحراف ورفض التفسيرات البيولوجية أو الفردية، كما تقدم نظرية الثقافات الفرعية تفسيراً قريباً لظاهرة عصابات الأحياء من خلال ربطها بالإحباط الاجتماعى، وتشكل معايير بديلة داخل الجماعات الهامشية، في حين تبرز نظرية الضبط الاجتماعى دور مؤسسات التنشئة خاصة الأسرة والمدرسة في الحد من الانخراط في العصابات، أما المقاربة التفاعلية فتفسر استمرارية الظاهرة عبر آلية الوصم الاجتماعى التى تركز الهوية المنحرف، وعليه فإن فهم ظاهرة عصابات الأحياء يقتضى توظيف مقاربة تكاملية تجمع بين هذه التفسيرات المختلفة.

تشكل عصابات الأحياء ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، كما أظهرت دراسات أجنبية وعربية وجزائرية، وحسب ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات، يمكن حصر مجموعة من العوامل الرئيسية التى تعتبر سببا في تشكل عصابات الأحياء:

✓ العوامل الاقتصادية والعمرانية:

- البطالة والفقر الحضري: وصل معدل البطالة في الجزائر إلى 11,4% سنة 2024، حيث تركزت في الأحياء الفقيرة المهمشة، الأمر الذي يدفع نحو الجريمة والعصابات لتعويض الدخل المنخفض.
 - الهجرة الداخلية والتحضر العشوائي: يعيش 19% من سكان الجزائر (أكثر من 8 ملايين) في مناطق فقيرة بهوامش المدن، حيث يلاحظ تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية وتنشأ أحياء ساخنة تشجع على العنف
 - ضعف الثقة في الدولة: يفاقم عدم تكافؤ الفرص الشعور بالإقصاء، خاصة في ظل الأزمات مثل كوفيد 19
- #### ✓ العوامل الأسرية والتربوية:

- التفكك الأسري: سجلت في الجزائر حوالي 240 حالة طلاق يوميا في 2024 (أكثر من 87.600 سنويا)، بنسبة 33% من حالات الزواج، مع انتشار العنف والإهمال الأسري، الذي يدفع الأحداث نحو الانحراف والجريمة بكل اشكالها
 - التسرب المدرسي والامية: يتسرب في الجزائر من 200 إلى 400 ألف طفل سنويا، ونسبة الأمية 7-8 % حوالي 2 مليون، خاصة فوق 50 عاما، وهذا مؤشر على ضعف قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالتلاميذ، وهشاشة اجتماعية (فقر، بنية اسرية مضطربة، مناطق مهمشة)
 - تراجع آليات الرقابة الاجتماعية التي تمارسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية، خاصة الأسرة والمدرسة، وهو ما ينعكس بوضوح في الأحياء الجديدة التي تنسم بتحولات عمرانية واجتماعية سريعة
- #### ✓ العوامل الاجتماعية والثقافية:

- الاقصاء والثقافة الجانحة: صعوبة الحصول على مكانة اجتماعية تدفع الشباب للانضمام إلى عصابات الأحياء للهوية والحماية مع تطبيع العنف كحل للنزاعات
- وسائل الاعلام والتواصل: ترسيخ قيم دخيلة وثقافة الهيمنة، مما يعزز الاغتراب في الأوساط الحضرية
- الفراغ الشبابي: قلة الأنشطة الرياضية والثقافية في الأحياء المختلفة

✓ العوامل السلوكية النفسية: الاندفاعية والصدمات في بيئات العنف، تدفع لإعادة انتاجه

- استنادا الى ما سبق، فقد أكدت المقاربات النظرية، أن هذه الظاهرة تتأسس على تفاعل مركب بين الاختلالات البنيوية وضعف آليات الضبط الاجتماعي، واتساع اللامساواة الاجتماعية، وتبلور ثقافات فرعية في سياقات التهميش الحضري، كما أثبتت الدراسات الميدانية الوطنية والدولية وجاهة هذه الأطر التفسيرية، ويبرز هذا التقاطع بين التحليل النظري والمعطيات التجريبية أن عصابات الأحياء تمثل تعبيراً عن أزمات اجتماعية وثقافية بنيوية عميقة، لا يمكن ردها فقط إلى انحرافات فردية أو تفسيرات نفسية معزولة.

4. نحو مقاربة تكاملية للحد من ظاهرة عصابات الأحياء: نماذج دولية مقارنة

- 4-1. التجربة الفرنسية: اعتمدت الدول التي عرفت تفاقم ظاهرة عصابات الأحياء، ومن بينها فرنسا، مقاربات واستراتيجيات طويلة المدى للتقليل من آثارها والحد من انتشارها، تقوم أساسا على الوقاية ثم القمع والتدابير العلاجية، وقد تبنت فرنسا مقاربة شمولية تجمع بين العمل الأمني والمؤسساتي والوقائي، من بين الآليات الميدانية، تم إنشاء مجموعة مراقبة السكنات بباريس التي تقوم بدوريات ليلية في الأحياء السكنية، لمنع الإخلال بالنظام وطمأينة السكان.

كما تم استحداث المجموعة المحلية لمعالجة الجنوح التي تضم ممثلين عن الشرطة والسلطات المحلية والقضاء، وتهدف إلى التصدي لظواهر الانحراف في الأحياء الهشة، أما على المستوى التشريعي صدر قانون

201- المؤرخ في 02 مارس 2010، لتعزيز مكافحة العصابات العنيفة وحماية أعوان الخدمة العمومية، كما وضعت الحكومة خطة وزارية متعددة القطاعات للوقاية من العنف المرتبط بالعصابات، شملت التوعية، دعم الفئات الهشة، متابعة التمدد، مراقبة الفضاء الرقمي، وخلق فضاءات للشباب، وعلى الصعيد الإجرائي، تم تعزيز وسائل التحقيق التقنية والعلمية، مع إمكانية اللجوء إلى تدابير خاصة كمنع الإقامة أو التواجد في مناطق معينة. (براهمي، 2023، ص 84)

4-2. التجربة الكندية: اعتمدت التجربة الكندية في مواجهتها لعصابات الشوارع، على مقارنة شمولية تجمع بين البعد المؤسساتي، التشريعي، الوقائي والإجرائي، فعلى المستوى المؤسساتي، تضطلع مصلحة شرطة مونتريال بدور محوري في حماية الأرواح والممتلكات ومنع الجريمة، مع اعتماد نموذج شرطة الأحياء المستلهم من مبادئ الشرطة المجتمعية لتعزيز القرب من المواطنين، وعلى الصعيد التشريعي كرس مشروع القانون C-24 لسنة 2000 تجريم المشاركة في منظمة إجرامية بعقوبة تصل إلى خمس سنوات، وارتكاب عمل إجرامي لصالحها بعقوبة تصل إلى أربع عشرة سنة، كما تم تشديد العقوبات على العنف المرتبط باستعمال الأسلحة النارية، وفي الجانب الوقائي، تم اعتماد خطة تدخل متعددة القطاعات، بمشاركة عدة وزارات وهيئات، ركزت على الأسرة، والبيئة المدرسية، والبيئات الحضرية والثقافية، أما إجرائيا، فقد تم تعزيز فرق مكافحة العصابات، ودعم التنسيق العملي وتبادل المعلومات، وتشكيل فرق من المدعين العامين المتخصصين في قضايا عصابات الشوارع. (براهمي، 2023، ص 86)

بالإضافة إلى ذلك يعد برنامج **Eurogang**، من أهم المبادرات الأوروبية في مكافحة عصابات الأحياء، وقد انطلق سنة 1997 بمدينة لوفان البلجيكية بعد التحذيرات الواردة في تقرير **Malcolm Klein** حول تصاعد الظاهرة بأوروبا، دفع هذا التقرير الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم أولى الورشات العلمية بألمانيا سنة 1998 بمشاركة باحثين من عدة دول، البرنامج عبارة عن مشروع بحثي متعدد التخصصات يجمع بين العلوم الاجتماعية والنفسية والقضائية، بشراكة أوروبية-أمريكية، نظمت في إطاره تسع عشرة ورشة دولية آخرها سنة 2019 بمدينة كانتربري البريطانية، أسهمت مخرجاته العلمية في توجيه السياسات الأمنية الوقائية والردعية داخل الأحياء، كما مكن من فهم ديناميات تطور العصابات ومنع تحولها إلى تنظيمات مافوية، تركز استراتيجيته على تحليل معطيات الأحياء، إشراك الخبراء المحليين، برامج الوقاية والتدخل، المسح الشباني، والبحث الإثنوجرافي لجمع المعطيات النوعية حول العصابات. (Weerman, et al 2009. P8)

يتميز مشروع **Eurogang** بكونه إطارا دوليا عابرا للثقافات، قابلا للتطبيق في مختلف الدول، إذ يعتمد مقارنة متعددة التخصصات تجمع بين علم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع، مع مراعاة الخصائص القانونية الوطنية، بما يعزز فعاليته في الوقاية من ظاهرة عصابات الأحياء ومواجهتها.

4-3. التجربة الجزائرية: عاشت أغلب المدن الجزائرية الكبرى، خاصة خلال فترة العشرية السوداء ديناميات تهجير داخلي كثيفة، تمثلت في نزوح قسري من الأحياء الحضرية الهشة نحو الفضاءات العمرانية الجديدة التي أنجزت وفق منطق أمني أكثر منها وفق منطق إدماج اجتماعي، الأمر الذي أفرز مجالات سكنية تفتقر إلى شبكات الضبط الاجتماعي التقليدية، مما هيأ الشروط الموضوعية لنشوء أنماط جديدة من الفعل الإجرامي المنظم تمثلت في عصابات الأحياء، هذا التحول في البنية المجالية والعمرانية المقترن بضعف التغطية الأمنية وعجز المنظومة التشريعية الوطنية عن مأسسة آليات فعالة للضبط الاجتماعي، جعل من

عصابات الأحياء تعبيراً حديثاً عن العنف الحضري في المجتمع الجزائري، تتسم بممارسات قائمة على الردع الذاتي والاعتداء المادي والرمزي داخل الفضاءات السكنية.

يتضح من خلال مواد هذا الأمر رقم 03/20 الصادر بتاريخ 30 أوت 2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، أن هذه الظاهرة ذات أبعاد وأسباب متنوعة ومعقدة، اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، لا تنفع معها المعالجة القانونية الردعية والعقابية لوحدها، لذلك فالأمر ينيط بالمؤسسات العمومية والجماعات المحلية اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من عصابات الأحياء، حيث ذكر المشرع الجزائري على سبيل المثال لا الحصر في المادة الرابعة على ما يلي:

- اعتماد آليات اليقظة والانذار والكشف المبكر عن عصابات الأحياء
- الاعلام والتحسيس بمخاطر الانتماء لعصابات الأحياء وآثار استعمال وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإشادة بها ونشر افكارها
- ترقية التعاون المؤسسي
- توفير تغطية أمنية متوازنة للأحياء السكنية
- إعداد سياسة عامة في انجاز البرامج السكنية تراعي فيها متطلبات الوقاية من الجريمة ومحاربتها، وفقا للمادة من الأمر 20-03

ولكي يجسد المشرع الجزائري الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على أرض الواقع، اشرك المجتمع المدني والقطاع الخاص في اعدادها وتنفيذها طبقا للمادة 06 من الأمر نفسه، ووجب على وسائل الاعلام تضمين برامجها موضوع الوقاية من عصابات الأحياء (المادة 03 من الأمر نفسه). (وقاص 2021، ص 792)

من خلال المادة 08 من الأمر نفسه، قامت الدولة بإعداد باستراتيجية وطنية للوقاية من عصابات الأحياء، وتتمثل هذه الآليات في اللجنتين الوطنيتين والولاية للوقاية من عصابات الأحياء. (فليح، 2021، ص 485)

✓ **اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء:** من بين آليات الوقاية من عصابات الأحياء التي نص عليها الأمر رقم 03/20، إنشاء لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء، التي ترفع تقريرها السنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء واقتراحاتها وتوصياتها لتعزيز وترقية الآليات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.

إن الهدف من وضع هذه اللجنة تحت وصاية وزير الداخلية له عدة دلالات، فمن ناحية تعتبر وزارة الداخلية الجهة الوصية عن الولاية والبلدية، وبالتالي فهي أقدر من غيرها على تنفيذ الأهداف والغايات التي جاء لأجلها هذا الأمر، ومن ناحية أخرى باعتبار وزارة الداخلية تمتلك أهم الآليات التي تمكنها من حصر هذه الظاهرة والحد منها وسط التجمعات السكنية، ألا وهو جهاز المديرية العامة للأمن الوطني (الشرطة) التابع لها، وبالتالي يعتبر هو الأداة الرئيسية والفعالة في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، وذلك من خلال توفير تغطية أمنية متوازنة داخل الأحياء السكنية. (فليح ، 2021، ص 489)

✓ **اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء:** أنشأت اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء بموجب المادة 7 من الأمر 20-03، التي تنص على إنشاء لجنة وطنية ولجان ولائية للوقاية من عصابات الأحياء، كما منح المشرع لهذه اللجان الولائية بموجب المادة 12 من الأمر 20-03 صلاحيات هامة في إطار مكافحة ظاهرة عصابات الأحياء نذكر منها:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على المستوى المحلي
- الرصد المبكر لنشاطات عصابات الأحياء وإخطار السلطات المعنية بذلك

- وضع البرامج التحسيسية وتنشيط عمليات التوعية بمخاطر عصابات الأحياء وأثارها على المجتمع واقتراح تنظيم أي نشاط ثقافي أو اعلامي أو تحسيسي على السلطات المحلية بهدف توعية الجمهور بمخاطر عصابات الأحياء والوقاية منها، واشراك المجتمع المدني في ذلك.

- دراسة وتحليل نشاط عصابات الأحياء على مستوى الولاية والعوامل والظروف المحيطة بها بهدف اعتماد سياسة محلية للوقاية من عصابات الأحياء

- طلب اجراء دراسات من المصالح المعنية على المستوى المحلي حول ظاهرة او موضوع مرتبط بعصابات الأحياء وتمكينها من كل المعطيات والاحصائيات المتعلقة بذلك

- إعطاء الأولوية في البرامج المعدة للوقاية من عصابات الأحياء لمعالجة الظواهر الأكثر تأثيرا في أوساط الشباب

- تنفيذ توجيهات اللجنة الوطنية المتعلقة بنشاطها وتلك المتعلقة بتوجيه الاهتمام إلى شكل معين من أشكال جرائم عصابات الأحياء

- تبليغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل إلى عملها والتي يحتمل أن تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر

- تقديم اقتراحات إلى السلطة المحلية أو إلى اللجنة الوطنية قصد انجاز مرافق عمومية أو اتخاذ كل التدابير للوقاية من عصابات الأحياء

- اعداد تقارير دورية وتقرير سنوي ترسل إلى اللجنة الوطنية عن تقييم وضعية عصابات الأحياء في الولاية وما تم إنجازه للوقاية منها

وعليه تعتبر هذه الصلاحيات ذات أهمية بالغة الأهمية في مكافحة فعالة لعصابات الأحياء، خاصة ما تعلق بدراسة وتحليل نشاطاتها على مستوى الولاية والظروف المحيطة بها بهدف اعتماد سياسة محلية للوقاية من عصابات الأحياء. (بوحليط 2022، ص ص 2016-2018)

تؤكد المقاربة السوسيولوجية أن المعالجة الأمنية وحدها غير كافية، بل قد تسهم في إعادة إنتاج العنف، ولذلك سنتطرق لدور كل من الاعلام والمجتمع المدني في مواجهة عصابات الأحياء بشيء من التفصيل، لأن المشرع الجزائري كما تم التطرق سابقا، قد أوصى بأهمية توافر جهود كل من الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الظاهرة:

- الاعلام كفاعل اجتماعي في الحد من عصابات الأحياء: أضحت وسائل الاعلام في المجتمعات المعاصرة إحدى الفواعل الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية وإعادة إنتاج القيم والمعايير، إذ يقضي الأفراد جزءا معتبرا من وقتهم في التفاعل مع مختلف الوسائط الإعلامية التقليدية والرقمية، ومن خلال هذا الحضور المكثف في الحياة اليومية تسهم هذه الوسائط في تشكيل المعارف والتمثلات الاجتماعية وتوجيه المواقف والاتجاهات بما يجعلها أداة مؤثرة في عمليات الضبط الاجتماعي والتطبيع القيمي داخل المجتمع وفي هذا السياق يطرح التساؤل الآتي : إلى أي مدى يمكن لوسائل الاعلام أن تضطلع بدور فعال في الوقاية من ظاهرة عصابات الأحياء والحد من انتشارها داخل المجتمع؟

في هذا الاطار، تشير العديد من الأدبيات والتقارير الدولية إلى أهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه وسائل الاعلام في الوقاية من الجريمة، فقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المنعقد بالدوحة في أبريل 2015، أن لوسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، دور في الوقاية من جرائم عصابات الأحياء، حيث تعد التغطية الإعلامية للجرائم والأحداث المرتبطة بها استراتيجية فعالة لتوعية الجمهور بالمشاكل الاجتماعية التي قد يتم التقليل من شأنها أو تجاهلها تماما، كما

يمكن لهذه الوسائل أن تسهم في الحد من العنف والجريمة داخل المجتمع لا سيما في حق النساء والأطفال، من خلال تعزيز الوعي المجتمعي وتحفيز النقاش العمومي حول قضايا الأمن والانحراف، إضافة إلى ذلك، تضطلع وسائل الإعلام بدور ديمقراطي في مجال الوقاية من الجريمة، إذ يؤدي اتساع دائرة تداول المعلومات إلى تنمية الحس النقدي لدى المواطنين، وتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية على تحمل مسؤوليتها، فضلا عن تعزيز الشفافية في عمل الأجهزة المعنية بمنع الجريمة وتحسين الأوضاع الأمنية، بما قد يدفع صناع القرار إلى تبني سياسات عامة أكثر فاعلية وتخصيص الموارد اللازمة لدعم المبادرات المحلية في مجال الوقاية من الجريمة.

وعلى المستوى التشريعي، تعكس السياسات العمومية في الجزائر توجهها، متزايدا نحو ادماج وسائل الإعلام ضمن آليات الضبط الاجتماعي الرسمي في مكافحة الظاهرة، وقد أكدت المادة 6 من الأمر 03-20، على ضرورة إدراج وسائل الإعلام ضمن آليات الضبط الاجتماعي الرسمي، من خلال إسناد دور تنشؤي يوازي دور الأسرة والمدرسة، وينتظر منها إنتاج خطاب إعلامي وقائي يساهم في إعادة تشكيل التمثيلات الاجتماعية المرتبطة بظاهرة عصابات الأحياء، كما يحمل النص وسائل الإعلام مسؤولية بناء وعي جمعي مضاد للانحراف عبر مضامين تجرّم السلوك العنيف على المستوى الرمزي قبل تجريمه قانونيا، وبذلك تصبح وسيلة لإنتاج المعايير الأخلاقية وتعزيز الضبط المجتمعي، ويعكس هذا التوجه تحولا في سياسات مكافحة الجريمة نحو مقاربات وقائية قائمة على قوى التنشئة الاجتماعية.

لهذا تتجه المجتمعات المعاصرة ومن بينها الجزائر إلى تنمية الوعي من خلال اطلاق حملات التوعية والتحسيس بمخاطر الانتماء إلى عصابات الأحياء، إذ تضبط وسائل الاعلام برامجها للوقاية من عصابات الأحياء عن طريق إبراز جوانب هذه الظاهرة وخطارها واسبابها سواء كانت شخصية ام مادية وتوجيه الرأي العام نحو التصدي لها والوقاية منها وتنمية الحس الأمني واشعارهم بمسؤولياتهم الجماعية نحو هذه الظاهرة. (حماني 2022، ص 145)

وبذلك يمكن الإجابة عن التساؤل المطروح بالقول، ان وسائل الإعلام، حين توظف ضمن استراتيجيات وقائية متكاملة قادرة على الاسهام بفاعلية في الحد من ظاهرة عصابات الأحياء، من خلال تأثيرها في تشكيل الوعي الاجتماعي وإعادة توجيه التمثيلات الجماعية، بما يضعف الجاذبية الرمزية لهذه الجماعات ويحد من انتشارها داخل المجتمع.

- المجتمع المدني والوقاية من عصابات الأحياء:

نص المشرع الجزائري على مشاركة المجتمع المدني بموجب الفقرة 11 من ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020 والتي جاء فيها:

" إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية الديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلالية الوطنيين، ويعتزم أن يبنى بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيها الجالية الجزائرية في الخارج في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.

وعليه يعتبر المجتمع المدني من بين أهم استراتيجيات الوقاية من جرائم عصابات الأحياء، وحتى يحقق الفعالية والايجابية في التعامل مع هذه الظاهرة، ينبغي توافر العديد من المقومات ولعل أهمها الأرضية الخالية من النزاعات السياسية أو الطائفية أو الاجتماعية حتى يتمكن من أداء المهام المنوطة به كشريك مساهم بشكل أساسي في إنجاح هذه الاستراتيجية الوطنية.

انطلاقاً من تعريف المجتمع المدني كما جاء في بعض الكتابات بأنه " مجموعة المنظمات والهيئات والجمعيات التطوعية والمؤسسة على قاعدة التعاقد، والمستقلة عن سلطة الحكومة والتي يتبنى أعضاؤها أهدافاً مشتركة، يحققونها عن طريق العمل الجماعي، والمشاركة الواعية في مجالات مختلفة: اقتصادية، ثقافية، دينية واجتماعية وإنسانية وغيرها بالاعتماد على أنفسهم إلى الحد الذي تصبح فيه تلك المنظمات والهيئات والجمعيات بمثابة قوة اجتماعية تقلل من سلطة الدولة وتكون المراقب عليها وعلى أعمالها"، كما يلاحظ في هذا الإطار أن معظم الكتابات الخاصة بالمجتمع المدني تنطلق من فرضية وجوده وفعاليته وقدرته على القيام بما يطلب منه من أدوار، بشرط توفر مجموعة من الشروط أهمها الاستقلالية عن الدولة. (بوحليط 2022، ص 214)

يظهر المشرع الجزائري من خلال المادة 5 من الأمر 03-20، إدراكاً للطابع المركب لظاهرة عصابات الأحياء، باعتبارها قضية اجتماعية تتجاوز الإطار الأمني الضيق، فقد أمر النص القانوني مبدأ إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من هذه الظاهرة، ويعكس هذا التوجه تحولاً في فلسفة الضبط الاجتماعي من نموذج مركزي يعتمد أساساً على تدخل الدولة إلى نموذج تشاركي يقوم على تعبئة مختلف الفاعلين الاجتماعيين، كما يترتب عن هذا التصور التزام الدولة بدعم جمعيات المجتمع المدني مادياً ومؤسسياً وتيسير عملها الوقائي، ويمتد هذا الدور كذلك إلى القطاع الخاص باعتباره فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً يمكن أن يساهم في دعم الجهود المجتمعية لمواجهة الظاهرة.

في هذا السياق، يتجسد الدور الوقائي للمجتمع المدني في مجموعة من المبادرات الميدانية التي تستهدف الحد من العوامل الاجتماعية المغذية لظاهرة عصابات الأحياء، فالجمعيات الشبابية والثقافية، تعمل على سبيل المثال: على تنظيم أنشطة رياضية وثقافية وتربوية داخل الأحياء الشعبية بهدف استقطاب الشباب وملء أوقات فراغهم ببرامج بناءة تحد من احتمال انجذابهم إلى الجماعات المنحرفة، كما تضطلع جمعيات الأحياء ولجان الجوار بدور مهم في تعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان وتنمية روح التضامن والمراقبة الاجتماعية غير الرسمية، وهو ما يساهم في تقليص المساحات التي تنمو فيها العصابات، وإلى جانب ذلك تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بإطلاق حملات توعوية وتحسيسية حول مخاطر الانتماء إلى عصابات الأحياء وآثارها الاجتماعية والقانونية، فضلاً عن تنظيم ورشات للتكوين والتأهيل المهني لفائدة الشباب المعرضين لخطر الانحراف، كما يمكنها تأدية دور الوسيط بين المؤسسات الأمنية والسكان المحليين من خلال تشجيع الحوار المجتمعي وبناء الثقة المتبادلة، الأمر الذي يعزز فعالية المقاربات الوقائية القائمة على الشراكة بين الدولة والمجتمع.

خاتمة: في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من تحليل نظري واستثمار للمعطيات الميدانية، يتأكد أن ظاهرة عصابات الأحياء في السياق الحضري الجزائري، تمثل ظاهرة اجتماعية مركبة لا يمكن ردها إلى سبب واحد، بل ترتبط ببنية اجتماعية متحولة وسيرورات متداخلة تشمل الأبعاد الاقتصادية والمجالية والثقافية والتربوية، وقد بينت المقاربات السوسولوجية أن هذه الظاهرة تنمو في البيئات التي تتسم بهشاشة الاندماج الاجتماعي وضعف فعالية مؤسسات التنشئة والضبط، بالتوازي مع تصاعد مؤشرات التهميش الحضري والحرمان النسبي وانسداد قنوات الحراك الاجتماعي لدى بعض فئات الشباب.

كما أظهر التحليل، أن الأحياء الحضرية الهشة قد تتحول في ظل ضعف التأطير المؤسسي وتراجع الضبط غير الرسمي، إلى فضاءات لإنتاج ثقافات فرعية بديلة، تمنح الانتماء والحماية والاعتراف الرمزي خارج الأطر المعيارية السائدة، وقد أسهم التكامل بين التفسير النظري والرصد الميداني في تعميق فهم ديناميات تشكل هذه الجماعات، من حيث ارتباطها بالتفكك الأسري، والتسرب المدرسي، والبطالة، والفراغ الشبابي، إضافة إلى أثر بعض المضامين الإعلامية والرقمية في إعادة تشكيل التمثيلات والقيم.

وبناء على ذلك، يتضح أن المقاربة الأمنية، رغم ضرورتها، تبقى محدودة الأثر إذا لم تُدرج ضمن تصور اجتماعي وقائي شامل يعالج الجذور البنيوية للظاهرة ويركز على إعادة بناء مسارات الإدماج والاحتواء، وتشير القراءة السوسولوجية المقارنة إلى أن نجاعة التدخل، ترتبط بالانتقال من منطق المعالجة الردعية المنعزلة إلى منطق السياسات الاجتماعية المتكاملة القائمة على الوقاية المبكرة، والتأطير التربوي وتنمية الأحياء، وتفعيل الشراكات المحلية، بما يعزز العدالة المجالية وتكافؤ الفرص.

وانطلاقا مما سبق تتبلور أهم خلاصات الدراسة في النتائج التالية:

- عصابات الأحياء نتاج تفاعل بنيوي بين الهشاشة الاقتصادية والتحول الحضرية وضعف الإدماج الاجتماعي.

- الإقصاء الاجتماعي يدفع بعض الشباب إلى البحث عن هوية ومكانة بديلة داخل جماعات غير رسمية.

- ضعف التنشئة والرقابة غير الرسمية يقلل من فعالية الضبط الاجتماعي الأولي.

- التسرب المدرسي والبطالة والفراغ الشبابي عوامل خطورة أساسية.

- الأحياء الهامشية تشكل بيئة مواتية لظهور ثقافات فرعية قائمة على الولاء المحلي والتضامن المغلق.

- بعض التأثيرات الإعلامية والرقمية تعمق فجوة التطلعات وتعزز الإحساس بالاغتراب.

- المقاربة الأمنية وحدها غير كافية دون دعم اجتماعي وقائي.

- المعالجة الفعالة تقوم على مقاربة تكاملية تشاركية متعددة القطاعات.

- للمجتمع المدني والمؤسسات التربوية والثقافية دور محوري في الوقاية وإعادة الإدماج.

وبناء على هذه النتائج، يمكن اقتراح مجموعة من آليات الوقاية والحماية التي تدعم الحد من تشكل عصابات

الأحياء، وهي:

- تعزيز برامج الوساطة الاجتماعية داخل الأحياء للحد من النزاعات المحلية وبناء قنوات تواصل إيجابية

بين السكان

- تطوير الفضاءات الثقافية والرياضية للشباب لاستثمار وقت الفراغ بشكل إيجابي وبناء مهارات اجتماعية

- دعم برامج الإدماج المهني والتوجيه الاجتماعي لتعزيز فرص الحراك الاجتماعي المشروع وتقليل البطالة

- تقوية دور الأسرة والمؤسسات التربوية في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم الإيجابية لدى الشباب

- تبني مقاربات الشرطة المجتمعية المبنية على الشراكة والتواصل لضمان بيئة حضرية آمنة

- تشجيع الشركات المحلية متعددة القطاعات لتعزيز فعالية برامج الوقاية والاحتواء

قائمة المصادر والمراجع:

- Marie-Pier Charland” 2010. Les gangs de rue en prison”. Montréal,: Université de Montréal, Canada .
- Weerman, F. M., Maxson, C. L., Esbensen, F.-A., Al. 2009. *Eurogang program: Research, theory, and practice*. Dordrecht: Dordrecht: Springer.
- الأمم المتحدة . (2015)، اسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية، الخبرات والدروس المستفادة. ” مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. الدوحة.
- سالم سالم سماح، رزيقي علي بهاء، *الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف* □ عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
- المديرية العامة للأمن الوطني. بلا تاريخ. تاريخ الوصول 05 فيفري، 2026. <https://www.algeriepolice.dz>
- أمين جابر شديفات، و منصور عبد الرحمان الرشدي، *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل*، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 43 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 5 □ 2016.
- انطوني غيدنز، *علم الاجتماع* □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ / فايز الصياغ، □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ المنظمة العربية للترجمة. 2005
- حفيظة بن محمد، *عصابات الأحياء في الجزائر دراسة سوسيولوجية*. مجلة دفاتر البحوث العلمية □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 10 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 2 □ 2022
- ريمة زنائرة، *التغير الاجتماعي في الجزائر وأثره على الانحراف – تقرير نظري*. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 8 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 □ 2023
- ساجية حماني، *التدابير الوقائية لمكافحة عصابات الأحياء في ظل الأمر رقم 20-03 بين الموجود والمنشود*، مجلة القانون والعلوم السياسي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 8 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 2 □ 2022
- سماح سالم سالم، و بهاء رزيقي علي، *الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف* □ عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2015
- عبد الحليم ماهورباشة، *التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة والشباب في المجتمع الجزائري المعاصر*، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 □ 2015
- عبد القادر بن يحي، اسماعيل قيرة ، *تطور الجريمة في الوسط الحضري- قراءة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء*، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 7 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 2 □ 2023
- عثمان لمين، بركو مازوز، *المخططات المعرفية المبكرة غير المكتفية لدى أفراد عصابات الأحياء دراسة حالتين بسطيف*، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 7 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 □ 2022
- فيصل براهيم، *مواجهة عصابات الأحياء في الجزائر بين التدابير التشريعية والإجراءات العملية على ضوء التجربتين الفرنسية والكندية*، مجلة صوت القانون □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 9 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 2 □ 2023
- كمال فليح، *مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء في القانون الجزائري*، قراءة في الأمر 03/20، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 8 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 3 □ 2021
- لطفي دنبري، *قراءة في المقاربات السوسيولوجية المفسرة للسلوك المنحرف والاجرامي*، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 2 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ 1 □ 2019

- [illegible]